



واقع النساء الفلسطينيات العاملات في ظل جائحة كوفيد-19

مقدمة

تُعاني النساء والفتيات العاملات في القطاع الرسمي وغير الرسمي في سوق العمل الفلسطيني قبل وخلال فترة جائحة كوفيد-19 من تمييز متعدد المستويات، حيث ازدادت معاناتهن حدة بعد إعلان حالة الطوارئ في الخامس من آذار ٢٠٢٠، وما تبعها من إغلاقات للمصالح والمرافق التجارية وغيرها، إضافة إلى الحجر المنزلي وسياسة العمل من المنزل، مما فاقم من معاناتهن على الصعيد الفردي والاقتصادي والاجتماعي. وقد زاد الوضع سوءاً زيادة الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر التي تقع على عاتق النساء نتيجة للأنماط المجتمعية السائدة حول أدوارهن داخل المنزل، والتي تحد من وصولهن إلى فرص اقتصادية مستدامة تحقق الرفاه للمرأة والعائلة والمجتمع.

بلغ عدد النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في العام ٢٠١٩ حوالي ٣٢,٠٠٠ امرأة أي ما يعادل ٣١٪ تقريباً من عدد العمال في فلسطين وفقاً للإحصائيات الرسمية. كما تشير الإحصائيات للربع الرابع من العام ٢٠١٩ لجهاز الإحصاء المركزي، بأن معدل البطالة لدى الإناث بلغ ٣٨٪ مقابل ٢١٪ في نفس الفترة مقارنة بـ ٤١٪ للإناث و ٢٣٪ للذكور في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠، وبلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ١٩٪ في قطاع غزة مقابل ١٧٪ في الضفة الغربية، بينما انخفضت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٠ من ١٧٪ إلى ١٥٪، حيث بينت الإحصائيات أن غالبية الأنشطة الاقتصادية شهدت انخفاضاً في عدد العاملين والعاملات وخاصة المطاعم والفنادق.

المرأة الفلسطينية العاملة وتحديات جائحة كوفيد-19

- أظهرت دراسة استطلاعية أجرتها وزارة شؤون المرأة خلال العام ٢٠٢٠ حول تأثير جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في دولة فلسطين، أن ٥٠٪ من النساء يتخوفن من فقدان وظائفهن، كما بينت بأن ٥٤٪ من النساء تعرضن للعنف الاقتصادي، ويرجع هذا بالأساس إلى توقف الأعمال خلال فترة الإغلاق وتوقف الحركة المالية والشرائية لكثير من القطاعات الاقتصادية.
- من جهة أخرى، أشارت نتائج الاستبيان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول أثر جائحة كوفيد-19 على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترأسها النساء في فلسطين، بأن القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة هي مشاريع المنتجات الغذائية بنسبة ٢٦٪، يليها قطاع التطريز بنسبة ٢٠٪، والحضانات بنسبة ١١٪. كما أفادت ٤٢٪ من النساء اللواتي شاركن في الاستبيان، أنهن شهدن تناقصاً في الطلب على منتجاتهن، وهذا يرجع لعاملين بناء على ذات الاستبيان: حيث أفادت ٩٪ من النساء أن القيود المفروضة على الحركة والتنقل أثرت على مبيعاتهن، في حين أفادت ٧٪ من النساء أن زيادة مسؤولياتهن في رعاية الأطفال منعتهن من استكمال عملهن في مشاريعهن.
- وثق اتحاد نقابات عمال فلسطين خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٠ حوالي ٣٩٠٠ شكوى وردت من النساء العاملات ذات علاقة بخسارة عملهن وانتهاك لحقوقهن من قبل المشغلين، كان منها ٣٥ شكوى وردت من من نساء ذوات إعاقة. وقد شكلت نسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي من هذه الشكاوي ٧٥٪ مقابل ٣٥٪ من القطاع الرسمي، وتركزت هذه الشكاوي في قطاعات النسيج والخدمات والحضانات والسياحة والخدمات الصحية والصناعات الدوائية.

واقع النساء العاملات في القطاع الخاص أثناء جائحة كوفيد-19

- أشارت إحصائيات مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني للعام ٢٠١٩، بأن القطاع الخاص في فلسطين يضم ٨٣,٦٠٠ عاملة في الضفة الغربية و ٢٥,٣٠٠ عاملة في قطاع غزة، واللواتي يتوزعن على قطاعات اقتصادية عدة، حيث تتقاضى ٢٥٪ من العاملات أجوراً أقل من الحد الأدنى المقرر في دولة فلسطين وهو ١,٤٥٠ شيكلاً في الظروف الإعتيادية. كما أشارت الإحصائيات بأن العاملات في القطاع الخاص غير المنظم يتوزعن على قطاعات التعليم والزراعة والمطاعم، حيث يعتبرن الأكثر تضرراً كونهن مهددات بفقد مصادر دخلهن والوقوع في المزيد من الانتهاكات لحقوقهن العمالية في ظل استمرار الجائحة.
- من جهة أخرى، أشارت الإحصائيات إلى أن النساء العاملات داخل الخط الأخضر والمستوطنات والبالغ عددهن حوالي ١٠٠٠ امرأة تواجه خطراً مزدوجاً في توقف عملهن أو وجودهن في مرحلة الخطر جراء جائحة كوفيد-19، والذي من شأنه أن يوسع شريحة النساء المتضررات نتيجة حالة الطوارئ. كما فاقم هذا الواقع الاقتصادي القائم في فترة الجائحة من تهيمش النساء وجعلهن أكثر عرضة للعوز والفقر، خاصة وأن النساء اللواتي يتأسسن أسرهن يشكلن حوالي ١١٪ من النساء في دولة فلسطين حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للعام ٢٠١٩.

أثر الجائحة على مستويات الفقر لدى الأسر التي ترأسها نساء

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ١٩٪ من الأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية تعاني من الفقر، بينما تصل هذه النسبة إلى ٥٤٪ من العائلات التي ترأسها النساء في قطاع غزة، وعليه، فإن التبعات الاقتصادية للجائحة وآثارها البيئية تزيد من عرضة النساء للفقر نتيجة لقلة وصولهن إلى فرص العمل أو خسارة عملهن نتيجة للجائحة، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم عجز النساء على إعالة أسرهن. كما تشير الإحصائيات إلى أن نسب الفقر تعلق بشكل مطرد بين الأسر التي يعتمد دخلها على القطاع الخاص، الأمر الذي يمكن ربطه بالتراجع الاقتصادي المنبثق عن الإجراءات الاحترازية لوقف انتشار كوفيد-١٩، والذي يهدد مصادر دخل شريحة واسعة من النساء العاملات في هذا القطاع.

من جهة أخرى، أفادت ٤٢٪ من الأسر الفلسطينية (٤٠٪ منها تعيلها نساء) بأن دخلها انخفض بمقدار النصف وأكثر خلال فترة الإغلاق، كما أشارت ٣١٪ فقط من الأسر الفلسطينية بأنه يتوفر لديها مصادر دخل لتغطية نفقات الأسرة خلال فترة الإغلاق، وذلك وفقاً لإحصائيات جهاز الإحصاء المركزي في أكتوبر ٢٠٢٠.

واقع النساء العاملات ذوات الإعاقة خلال جائحة كوفيد-١٩

تعتبر النساء ذوات الإعاقة الأكثر تضرراً من غيرهن حيث أصبحت غالبيةهن خارج قوى العمل سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي نتيجة للجائحة، وبت من الصعوبة توفير المستلزمات الضرورية لهن في ظل تفاقم نسبة البطالة في فترة الجائحة. كما أن زيادة العبء على النساء اللواتي يعتبرن المصدر الأول والوحيد للرعاية غير المدفوعة الأجر لأفراد الأسرة يساهم في زيادة الإهمال والتهميش للأفراد من ذوي الإعاقة بالأسرة، وتتفاقم الأزمة الاقتصادية لديهن في ظل غياب الإجراءات الحكومية لتقديم الدعم الاجتماعي وتزايد التمييز تجاه هؤلاء الأشخاص.

السياسات التي انتهجتها الحكومة في ظل جائحة كوفيد-١٩

- قرر مجلس الوزراء إعفاء الأمهات اللواتي تقع أعمار أبنائهن تحت سن التاسعة من الدوام بالمؤسسات والعمل من المنزل.
- أطلق مجلس الوزراء صندوق التسهيلات بالقروض الميسرة ذات الفوائد المنخفضة التي لا تتجاوز ٣٪ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومن ضمنها المشاريع التي ترأسها النساء، من قبل سلطة النقد وذلك من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض.
- قامت وزارة التنمية الاجتماعية من خلال صندوق وقمة عز وغيره من الآليات بتقديم مساعدات مالية وعينية للأسر الفقيرة، مع التركيز على الأسر التي ترأسها نساء. كما قامت بالتعاون مع وزارة العمل واتحاد نقابات عمال فلسطين بتقديم مساعدات مالية لفئة من العمال والعاملات، وخاصة العاملات في رياض الأطفال.

التوصيات

- ضمان توفير معلومات مصنفة حسب الجنس والفئات العمرية ومراعاة قضايا النوع الاجتماعي في كافة التدخلات والتحليلات المتعلقة بحقوق النساء العاملات والاستجابة لاحتياجاتهن.
- رصد أية تهديدات مستجدة أو محتملة ضد مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والتخفيف من حدتها، ومواصلة التركيز في جميع جهود تعال في الاقتصاد على وضع البرامج التي تعزز مكانة المرأة اقتصادياً في سبيل مواجهة هذه الصدمات وغيرها في المستقبل، مع التركيز بشكل خاص على الأسر التي ترأسها نساء والفئات الأخرى الأكثر عرضة للخطر.
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وقيادتهن في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي لتعكس حقوق النساء وتستجيب لاحتياجاتهن، بما في ذلك الفئات الأكثر تهمة (مثل ربات الأسر، والعاملات الفقيرات، والنساء ذوات الإعاقة)، وضمان الاعتراف بقدرات النساء وإدماجهن بشكل متساوٍ في أي خطط للتعايش والإنعاش الاقتصادي.
- ضرورة معالجة الفجوة القائمة بين السياسات الفلسطينية التي يتم اتباعها لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وواقع هذه المشاركة على أرض الواقع، إضافة إلى ضرورة تضافر الجهود لمحاربة الصورة النمطية المبنية على النوع الاجتماعي المنتشرة داخل الأسرة الفلسطينية.

تم إعداد ورقة الحقائق ضمن خطة عمل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والإئتلاف النسوي الأهلي الفلسطيني لتطبيق إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن الآراء المعبر عنها في ورقة الحقائق لا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.